الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/16/Rev.1
E/ESCWA/C.1/13/7/Rev.1
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة عشرة

١٩ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦

تقرير اللجنة الفنية

عن أعمال دورتها الرابعة

الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا

86-0631

المحتويـــات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ - ٣	١
الفصـــل		
الأول- وقائع الجلســـات	٤ - ١٣١	٣
ألف- متابعة قرارات الاسكوا	٤ - ١٥	٣
١- قرار اللجنة رقم ١٣١(د-١١): نظام المعلومات في اللجنـــــة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٤ - ٧	٣
٢- قرار اللجنة ١٣٤(د-١٢) بشأن برنامج العمل والأولويـــــات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧	٨ - ١٥	٤
باء- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للـــــدورة الثالثة عشرة للاسكـــوا	١٦ - ٩٧	٥
١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقـــدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل	١٦ - ٧٣	٥
٢- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة	٧٤ - ٩٧	١٤
٣- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالميـــــة للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة	٩٨ - ١٠٢	١٧
٤- التشاور الاقاليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية	١٠٣ - ١٠٥	١٨
٥- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة	١٠٦ - ١١٣	١٩
٦- الوضع المالي لبرامج اللجنة	١١٤ - ١١٩	٢١

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الفصل		
٧- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية ..	١٢٠ - ١٢٣	٢٢
٨- المسائل المتصلة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الجهاز الانمائي للامم المتحدة: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦	١٢٤ - ١٢٨	٢٢
٩- دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٨٦	١٢٩ - ١٣١	٢٣
الثاني- تنظيم أعمال الدورة الرابعة	١٣٢ - ١٤٣	٢٤
ألف- مكان وتاريخ انعقاد الدورة	١٣٢	٢٤
باء- الحضور	١٣٣ - ١٣٨	٢٤
جيم- وثائق التفويض	١٣٩	٢٥
دال- انتخاب أعضاء المكتب	١٤٠	٢٥
هاء- إقرار جدول الأعمال	١٤١	٢٥
واو- تنظيم الأعمال	١٤٢	٢٦
زاي- اعتماد تقرير الدورة الرابعة للجنة الفنية	١٤٣	٢٦
المرفقات		
المرفق الأول- توصيات ومشروعات قرارات أوصت اللجنة بإحالتها الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا		٢٧
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق		٣٣

مقدمـــة

١- افتتح السيد اسماعيل الدليمي رئيس الدورة الثالثة للجنة الفنية اعمال الدورة الرابعـــة للجنة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦.

٢- وألقى السيد محمد سعيد النابلسي، الأمين العام التنفيذى للاسكوا كلمة افتتاحية استهلهـــا بالترحيب بالمشاركين. وقال ان انعقاد هذه الدورة يكتسب أهمية خاصة في ضوء المستجدات السياسيـــة والاقتصادية كالهبوط الكبير في اسعار النفط والوضع الاقتصادى العالمي الهش فضلا عن الصراعـــات المسلحة المستمرة، الأمر الذى يعرقل مسار التنمية في دول المنطقة. وأشار الى ان هذه الأزمـــات تتزامن والضائقة المالية الشديدة التي تمر بها منظومة الامم المتحدة حاليا. وقد قامت الأمانـــة التنفيذية باعادة تقييم برامجها وتعديلها، كما أعادت النظر في هيكليتها التنظيمية في ضوء تلـــك المستجدات، مسترشدة بالقرارات التي صدرت عن اللجنة في دورتها السابقة. وأكد ان الأمانة التنفيذيـة قد تضطر الى اجراء تعديلات اكثر جذرية ما لم تتوفر لها الموارد الاضافية اللازمة لتنفيذها. وناشـــد الدول الاعضاء التعاون مع الأمانة التنفيذية لايجاد مصادر تمويل من خارج الميزانية العادية للامـــم المتحدة.

٣- ثم استعرض الأمين العام التنفيذى أهم القضايا المطروحة في جدول أعمال اللجنة الفنيـــة والدورة الثالثة عشرة للاسكوا فأشار بوجه خاص الى رغبة الأمانة التنفيذية في استحداث شعبـــة للمعلوماتية اذ ان انشاء نظام للمعلومات من شأنه ان يسهم في خفض تكاليف جمع المعلومات وفي إتاحتهـــا للأمانة التنفيذية. كما اقترح الأمين العام التنفيذى على المشاركين اضافة بند الى جدول أعمال الـــدورة الثالثة عشرة للجنة يتناول السنة الدولية للسلم، وهي السنة الحالية، نظرا لما تعانيه المنطقة من ويـلات بسبب النزاعات القائمة. وأشار الى أبرز المصاعب التي واجهتها الأمانة التنفيذية في تنفيذ برنامـــج عملها خلال فترة السنتين الماضيتين ومنها أولا، الشواغر في الشعب الفنية التي تجاوزت ثلث مجمـــوع الوظائف في مطلع عام ١٩٨٦ على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت لملئها؛ وثانيا، عدم تمكن الأمانـــة التنفيذية من الحصول على المعلومات اللازمة بالسرعة المطلوبة، مما أدى الى التأخر في تنفيذ بعـــض العناصر البرنامجية. وقال ان انشاء نظام للمعلومات سيسهم بالتأكيد في حل هذه المشكلة. ودعا الـــى الاستمرار في اعادة تقييم الأولويات والتركيز على النشاطات ذات الأولوية. وقال ان الأمانة التنفيذيـــة استطاعت تنفيذ حوالي ثلثي برنامج العمل المقرر خلال فترة السنتين ١٩٨٥-١٩٨٦ اضافة الى عدد كبيـــر من النشاطات الاضافية التي اضطلعت بها بناء على طلب بعض الدول الاعضاء والمنظمات الاقليميـــة والدولية بتمويل جزئي من خارج الميزانية.

الفصل الأول

وقائـــع الجلســـات

ألف- متابعة قرارات الاسكوا

١- قرار اللجنة رقم ١٣١(د-١١): نظام المعلومات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/C.1/13/4/Rev.1)

٤- استعرض رئيس وحدة تخطيط وتنسيق البرامج في الاسكوا الخطوات التي اتخذتها الأمانـــة التنفيذية لتنفيذ القرار ١٣١(د-١١) الذي طلبت فيه اللجنة الى الأمين التنفيذي «وضع برنامج شامـــل لتطوير البنية الأساسية لنظام المعلومات في الأمانة التنفيذية في إطار برنامج العمل والأولويات لفتـــرة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧». وتطرق الى الأزمة المالية الراهنة في الامم المتحدة وقال ان محدودية المـــوارد تعيق زيادة القدرة الأساسية للحاسب الالكتروني، اذ ان قدرة الحاسب الحالية لا تفي بالغرض، ناهيك عـن الموارد اللازمة للشروع بأنشطة جديدة. وقال ان الاسكوا بأشد الحاجة للحصول على مساهمات من خـــارج الميزانية العادية لدعم هذا الجزء الحيوي من أعمالها. وتحدث عن التسهيلات التي يقدمها الحاســـب الالكتروني وأكد أن هذه التسهيلات سوف تتحسن الى حد بعيد لدى ربطه بالحاسبات الالكترونية فـــي مقري الامم المتحدة في نيويورك وجنيف.

٥- وتساءل عدد من المندوبين عما ورد حول ضرورة توسيع قدرة الحاسب الالكتروني الخـــاص بالاسكوا فأوضح الأمين العام التنفيذي أن الاسكوا تسعى الى شراء عدد من الحاسبات الصغيرة للتعويـــض عن النقص في قدرة الحاسب الالكتروني الأصلي.

٦- وقال أحد المندوبين أن الشبكات الوطنية والاقليمية للمعلومات لا تزال قاصرة عن المستـوى المطلوب ولذا فان ربط الحاسب الالكتروني الخاص بالاسكوا بهذه النظم قد لا يؤدي الى النتائج المتوخـــاة. وأكد أحد المندوبين على ضرورة تطويع المعلوماتية وتعميم استخدام الحاسب الالكتروني في العالم العربي اذ ان ذلك من شأنه أن يحدث التطور المنشود في هذا الاتجاه.

٧- وفيما يتعلق بتطويع المعلوماتية أوضح الأمين العام التنفيذي أن الاسكوا بصدد إنشاء شعبـــة خاصة للمعلوماتية أوكلت اليها مهام واسعة. كما أشار الى ان الاسكوا مهتمة ايضا باستحداث برامجيـــات باللغة العربية.

٣- قرار اللجنة ١٣٤(د-١٢) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
(E/ESCWA/C.1/13/5/Rev.1)

٨- عرض رئيس وحدة التنسيق وتخطيط البرامج الخطوات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية متابعة لقرار اللجنة رقم ١٣٤(د-١٢) الذي طلب من الأمين التنفيذي أن يرفع تقريرا الى الدورة الرابعة للجنة الفنية حول تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للجنة الفنية، لاسيما ما يتعلق منها بالأولويات المحددة، مع مراعاة الملاحظات التي أبداها المندوبون حول ذلك البرنامج.

٩- وذكر أحد المندوبين أن من الضروري إدخال مجال الري ضمن النشاطات الزراعية خاصة وأن هذا المجال يحصل على جزء كبير من مخصصات القطاع الزراعي.

١٠- وأشار مندوب آخر الى ضرورة التركيز في برنامج التجارة الدولية والتمويل الانمائي على ثلاثة محاور هي التعاون مع البلدان الناصية الاخرى والتعاون مع البلدان الاشتراكية وتأثير اسعار النفط.

١١- وأشار مندوب آخر الى أن برنامج العمل والأولويات الوارد في الوثيقة (E/ESCWA/C.1/13/5/Rev.1) قد عرض في هذه الدورة كما هو دون مراعاة طلبات وملاحظات أعضاء الوفود. وقدم أمثلة تتعلق بالأغذية والزراعة والمستوطنات البشرية والتنمية الصناعية والسكان. وقال انه ليس من المعقول أن تعاد مناقشة موضوع أو برنامج تمت مناقشته على نطاق واسع في الدورة السابقة.

١٢- ودعا مندوب اخر الاسكوا الى تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء لإعداد قوائم السلع التي سيشملها النظام الشامل للأفضليات التجارية الذي ستعقد بشأنه في البرازيل اجتماعات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الناصية.

١٣- وأدلى ممثل اليونسكو بكلمة استعرض فيها مختلف نشاطات الاسكوا الواردة في برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ والتي يمكن ان تتعاون فيها مع منظمة اليونسكو خاصة في مجال البيئة كمشكلة التصحر وتنمية زراعة المناطق الجافة ودراسة البيئة البحرية.

١٤- وأوضح رئيس وحدة التنسيق وتخطيط البرامج، ردا على تساؤلات المندوبين بأن التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل والأولويات في الوثيقة E/ESCWA/C.1/13/5/Rev.1 إنما تتعلق بالبرامج التي تعرض لها القرار ١٣٤(د-١٢) والتي ادخل عليها تعديل أساسي. أما العديد من التعديلات التي اقترحها المندوبون في الدورة السابقة فانها اخذت في الاعتبار، وإن لم ترد في الوثيقة قيد الدرس.

١٥- وأكد رئيس شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو أن جميع الملاحظات السابقة أخذت في الاعتبار، وتم ادماجها في برنامج العمل الذي يتجه بصورة أكبر الى الناحية التطبيقية. وذكر أمثلة لبرامج تم تعديلها كدراسات الجدوى المتعلقة بمشاريع اقليمية، ووضع برنامج التدريب بحيث يتماشى مع

احتياجات التخطيط الزراعي، وتركيز الاهتمام على متابعة وتقييم مشروعات التنمية الريفية ، ودراسة القضايا المتعلقة بتصدير منتجات الأراضي المحتلة.

باء- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (البند ٧ من جدول الأعمال)

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (E/ESCWA/13/4/Parts 1-16) وتنقيحاتها

١٦- قدم الأمين العام التنفيذي لهذا البند وذكر ان الوثيقة E/ESCWA/13/4 بأجزائها الستة عشر، والتعديلات عليها، تستجيب لقرار اللجنة ١٣٥(د-١٢) حول استعراض الانشطة الفنية التي نفذتها اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥. وأضاف ان التقارير تتضمن تقييما للمشكلات التي صودفت في تنفيذ كل برنامج، كما تتضمن بعض المقترحات التي تهدف الى تحسين الاداء.

١٧- وأوضح ان معدل اداء الاسكوا خلال تلك المدة قد بلغ ٦٥ في المائة. كما قامت الاسكوا بنشاطات عديدة اخرى تم تنفيذها بمبادرة من الأمانة التنفيذية وببعض الدعم من موارد خارجة عن الميزانية. ومن ناحية اخرى، كان اكثر من ثلث الوظائف المخصصة في الشعب الفنية شاغرا. ولذلك تجدر الاشارة الى ان العائق الرئيسي بالنسبة لمعظم البرامج كان ارتفاع معدل الشواغر الذى تجاوز في بعض البرامج ٥٠ في المائة. اما المشكلات الاخرى فأهمها المغالاة في البرمجة، في حالات قليلة، وصعوبة الحصول على المعلومات المنتظمة والشاملة اللازمة لأنشطة البحث التي تقوم بها الاسكوا. وذكر ان القيود المفروضة على الميزانية بسبب الأزمة المالية للامم المتحدة ستؤثر بدون شك على تنفيذ برنامج عمل الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧، وقال انه بالنظر الى المعوقات فإن اداء الاسكوا في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ يعتبر مرضيا.

١٨- ثم قام كل من رؤساء الشعب والوحدات الفنية او القائمين بأعمالهم والمسؤولين عن البرامج بعرض نبذة عن انشطة هذه الشعب والوحدات وتحدثوا عن الانجازات التي تم احرازها والعقبات التي اعترضت سير العمل في هذه الانشطة ومن أهمها ارتفاع نسبة الشواغر وعدم توافر الموارد الكافية المخصصة لهذه البرامج، مما ادى في أحيان كثيرة الى إلغاء عناصر برنامجية او عدم تنفيذها بشكل كامل.

(أ) الأغذية والزراعة (E/ESCWA/13/4(Part 1))

١٩- علّق الأمين العام التنفيذي على أهمية هذا البرنامج وأوضح ان سياسة الأمانة التنفيذية تسعى الى استمرار تعزيز الشعبة المسؤولة عنه بما يتناسب مع حاجات هذه المنطقة وخصوصا بالنسبة للأمن الغذائي. وعرض رئيس شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة انجازات كل برنامج. وأكد عدد من الوفود على ضرورة تنفيذ ما ورد ببعض الوثائق من توصيات تؤدي الى تطوير المصادر الزراعية بما يخدم الانتاج الزراعي.

(ب) القضايا والسياسات الانمائية ((E/ESCWA/13/4(Part 2)

٣٠- علق عدد من المندوبين على ما أورده رئيس شعبة التخطيط الانمائي حول العنصر البرنامجي الذي يتناول النماذج القطرية للتخطيط المتوسط والطويل الأجل لبلدان الاسكوا الذى تضطلع به هذه الشعبة، فأكدوا على ضرورة بدء العمل باستخدام النماذج القطرية كمدخلات لإعداد نموذج اقليمي. أما بخصوص إعداد المسح السنوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا فقد اقترح أحد المندوبين الاستعانة بالمنظمات والمجموعات الاحصائية الاقليمية في إعداد المسح بغية تخفيض النفقات وتوحيد الجهود المبذولة في هذا المجال. وقد أكد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الأمانة قد أجرت اتصالات بهذا الشأن مع الدول التي تضطلع بجمع البيانات من خلال الزيارات وليس فقط عن طريق الحصول على البيانات الرسمية. كما أشار أحد المندوبين الى ايلاء اهتمام خاص وأولوية في نطاق هذا البرنامج الى موضوع التحليل المالي ومراقبة الديون حيث ان هذه القضية قد تركت آثارا على اساليب ونماذج التخطيط في معظم دول المنطقة.

(ج) الطاقة (E/ESCWA/13/4(Part 3)/Rev.1)

٣١- استعرض رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا برنامج الطاقة ضمن سائر برامج الشعبة، وترد تعليقات المندوبين في إطار تلك البرامج.

(د) البيئة ((E/ESCWA/13/4(Part 4)

٣٢- أكد احد المندوبين على ضرورة التنسيق السليم بين مختلف الاختصاصات فيما بين هيئات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى في مجال البيئة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان هناك سبع جهات دولية ناشطة في المنطقة في مجال البيئة. وأكد ان الأمانة التنفيذية تسعى الى توحيد الجهود التي تبذلها تلك الجهات والى الدفع بها الى مرحلة التكامل.

(هـ) المستوطنات البشرية (E/ESCWA/13/4(Part 5)/Rev.1)

٣٣- أعرب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية عن رأيه بضرورة التمييز بين الاستيطان الايجابي والاستيطان السلبي كالاستيطان الاستعمارى الصهيوني في فلسطين وتمنى ان تضطلع الاسكوا بدراسة مفصلة حول الاستيطان الصهيوني في الاراضي المحتلة وآثاره على المنطقة.

٣٤- وأثير استفسار حول المعايير التي تم بموجبها اختيار مدن بعينها لاجراء دراسة بشأنها والجهة التي تختارها. وذكر فيما يتعلق بمواد البناء أن هناك تركيزا على الاسمنت مثلا بين مواد البناء دون التطرق الى مواد اخرى تعتبر أساسية في صناعة البناء وكذلك دون التطرق الى الشركات المنفذة ومعظمها شركات أجنبية. كما أعرب عدد من المندوبين عن أهمية التكامل بين البرامج وضرورة التنسيق والربط بينها. وذكر بأن هنالك تكاملا بالفعل بين شعبة المستوطنات البشرية وشعبة الصناعة

وإن كان التنسيق لا ينبغي ان يقتصر على الجوانب الفنية وحدها دون الجوانب الاجتماعية التي يتعين ان تؤخذ بعين الاعتبار.

٢٥- وشدد أحد المندوبين على ان الاعتماد على مواد البناء الملائمة للبيئة قد تخلق احتياجات جديدة. وفي هذا السياق تحدث رئيس اللجنة عن تجربة العراق فيما يتعلق بمواد البناء فقال إن خبرة العراق دلت على أن صناعة الطابوق الأصفر تضربالاراضي الزراعية لأنها تعتمد على التربة الزراعية الخصبة مما استلزم البحث عن بدائل مثل الطوب الجيرى. ولا بد عند التوصية بإقامة مصانع للطوب في بلد ما أن تراعى آثار ذلك على التربة الزراعية وبالتالي على الانتاج الزراعي.

٢٦- وأوضح الأمين العام التنفيذى ان نسبة الانجاز في شعبة المستوطنات البشرية كانت عالية بالرغم من الصعوبات التي صادفتها والتي لم تكن صعوبات مالية بل صعوبات في الحصول على المعلومات الأساسية عن المستوطنات البشرية . وتطرق الى تجربة الاردن في مجال مواد البناء مشيرا الى تغلب العوامل الاجتماعية، حيث فضل المستهلكون المواد الطبيعية الحجرية ولم يقبلوا على المواد الصناعية رغم قلة تكلفتها.

٢٧- وتوضيحا لاختيار بعض المدن قال مدير شعبة المستوطنات البشرية إن الدراسات تكون في البداية دراسات عامة وتبدأ بالملامح القطرية ومن الدراسات العامة يتم الانطلاق الى دراسات متخصصة وان اختيار المدن يتم على أساس توفر بعض الشروط التي تتطلبها دراسة تلك المدن، كما حدث في حالة الاسكندرية وعمان.

(و) <u>التنمية الصناعية</u> (E/ESCWA/13/4(Part 6)/Rev.1)

٢٨- أبدى عدد من المندوبين ملاحظاتهم حول انشطة هذا البرنامج في مجال ترويج السلع الانتاجية والصناعات الهندسية والصناعات الغذائية وبرامج الالكترونيات الدقيقة والمعلوماتية. فاستفسر أحدهم عن الجهات التي ستشارك في المؤتمر الترويجي لمشاريع مختارة في مجال السلع الانتاجية والصناعات الهندسية الذى كان من المقرر عقده في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وتأجل حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وعن انشاء الشركة العربية للصناعات الكهربائية.

٢٩- وعلّق مندوب آخر على موضوع الأنشطة الترويجية فأعرب عن أمله في أن تركز الدراسات على مواصلة عملية التنمية الصناعية بهدف استكمال بناء القاعدة الصناعية في بلدان المنطقة. وأكد على ضرورة مناقشة مسألة إقامة المجمعات الصناعية. وتعرض الى مفاهيم عملية نقل التكنولوجيا، فشدد على ضرورة التركيز على وضع صيغ وأساليب متجددة لرفع انتاجية العمل ورأس المال المستثمر، وتحقيق الاستغلال الأقصى للطاقات الانتاجية القائمة، وإدخال أحدث الوسائل التكنولوجية من أجل رفع كفاءة الوحدات الانتاجية. وقدم مجموعة من الاقتراحات تساعد على تحقيق ذلك، كما قدم جملة من المقترحات فيما يتعلق بالأهداف والنهج اللازمة للتعاون الاقليمي لتحقيق التطور المتكامل لمرافق تصنيع الآليات ذاتية الحركة.

٣٠- وأشار الأمين العام التنفيذى الى أن الظروف الاقتصادية التي سادت في المنطقة في فترة السبعينات قد تغيرت، وبالتالي فإن هناك حاجة الى إعطاء أولوية أقل لدراسات الجدوى أو عمليات الترويج، والتركيز على تذليل الصعوبات التي تواجهها الصناعة في الوقت الحاضر؛ مما يدعو الى تغيير استراتيجية البرنامج وتوجيهها لتقديم الخدمات الاستشارية والنصح فيما يتعلق بالصناعات القائمة فعليا.

٣١- وأكد أحد المندوبين على أهمية الصناعات الغذائية نظرا لسهولة تنفيذها من ناحية وارتباطها ببرنامج الأغذية والزراعة البالغ الأهمية من ناحية أخرى. وأكد أيضا على أهمية تغطية دراسات الاسكوا للجانب المتعلق بصيانة المنشآت الصناعية.

٣٢- وقدم مندوب آخر جملة من الاقتراحات للتنسيق بين الجهات المصنعة والبحثية والخدمية في مجال الالكترونيات في المنطقة تتعلق بإصدار دليل للصناعات الالكترونية في منطقة الاسكوا وإصدار نشرة اخبارية فصلية أو نصف سنوية والقيام بدراسة انشاء مشاريع صناعية الكترونية أو صناعات ساندة لها. واقترح أن تقوم الاسكوا بدراسة شاملة عن الحالة في دول المنطقة فيما يتعلق بهذا المجال، ودراسة جدوى انشاء صناعة وطنية للبرامجيات في المنطقة، ودراسة لترويج استخدام المعلوماتية وبالأخص البرامجيات من قبل المعوقين، ويمكن أن تتم هذه الدراسة بمساعدة منظمة اليونسكو والتي تتمتع بخبرة لا بأس بها في هذا المجال.

٣٣- واستعرض ممثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية مختلف أوجه التعاون بين الاسكوا والمنظمة ووصف هذا التعاون بأنه نموذج جيد للتعاون بين المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة.

٣٤- وأشار ممثل المملكة العربية السعودية الى أن المعلومات المتعلقة بالمملكة والواردة في الوثيقة E/ESCWA/13/4/Add.20/Rev.1 قديمة ولا تعبر عن الواقع.

٣٥- واقترح أحد المندوبين انشاء وحدة استشارية تساعد في اختيار الصناعات أو الآلات تخدم الشركات العامة والخاصة في المنطقة.

٣٦- وتحدث ممثل الأمانة التنفيذية فأعرب عن ايمان الاسكوا بأهمية موضوع الصناعات الغذائية وقال أنها قد أدرجته في شعبة الصناعة بموجب برنامج عملها لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧. وأوضح أن المقصود بالقدرات التكنولوجية هو القدرات المحلية القادرة على تطويع التكنولوجيا المستوردة وخلق تكنولوجيات جديدة. وبالنسبة لموضوع الصيانة قال أنه هام جدا. وقد بينت الدراسات مدى أهمية صيانة المنشآت الصناعية القائمة. وذكر أن الاسكوا، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية وغيرها، تعتزم تنظيم ندوات مشتركة للتدريب في هذا المجال.

٣٧- وفيما يتعلق ببرنامج الالكترونيات الدقيقة والمعلوماتية ، أشار الى أن الاسكوا تعاونت مع مركز الحاسبات الالكترونية في العراق في الاعداد لمؤتمر بغداد العالمي الثاني الذى انعقد في آخر شهر

آذار/مارس الماضي. كما أنها تعتزم القيام بعدة أنشطة في هذا المجال في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧. وأوضح أن المقصود بالشبكة الاقليمية المؤقتة للمعلوماتية هو إعداد برنامج زمني للأنشطة الاقليمية المشتركة. وسيتم اعداد هذا البرنامج بالتشاور المباشر والتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية. كما ستتضمن الخطة تحديدا للمستلزمات من الامكانات البشرية والمادية. وقال ان الاسكوا أعدت مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من ملامح المشاريع الصناعية ستقدم في اجتماع رجال الأعمال العرب المقرر عقده في الكويت بالاشتراك بين الغرفة العربية للتجارة والصناعة والزراعة، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وجامعة الدول العربية.

(ز) <u>التجارة الدولية وتمويل التنمية</u> (E/ESCWA/13/4(Part 7)/Rev.1)

٣٨- أبدى عدد من المندوبين ملاحظاتهم حول القضايا التي يجدر تناولها في اطار هذا البرنامج والتي لم تتناولها الوثائق التي أعدتها الأمانة التنفيذية. ورأى أحد المندوبين انه ينبغي التركيز على محاور ثلاثة وهي أولا، تأثير أسعار النفط وتذبذب أسعار الصرف على تجارة بلدان الاسكوا؛ ثانيا التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد الدولي؛ ثالثا، التجارة مع بلدان اوروبا الشرقية. وقد أيده عدد من المندوبين في ذلك. وبهذا الخصوص أشار احد المندوبين الى ضرورة النظر -في مجال التجارة الدولية- الى التجارة في الخدمات أيضا وعدم الاقتصار على المفهوم التقليدي الذي يقتصر على السلع وذلك بغرض تحديد موقف موحد ازاء هذه الاتجاهات الجديدة، كما أشار الى مشروع النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية ودعا الى تنسيق الجهود للخروج بموقف موحد من هذا النظام.

٣٩- رد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الاسكوا قد سعت الى التنسيق مع الجامعة العربية لبحث أوجه التعاون في هذا المجال. وبالنسبة لموضوع الخدمات فقد تم ادراجه بالفعل في اطار برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

٤٠- وأثنى أحد المندوبين على الدراسات التي تناولت بلده والتي تم انجازها في اطار هذا البرنامج. وقال ان معظم المقترحات التي وردت فيها قد نفذت بالفعل.

٤١- وقال احد المندوبين في سياق تعليقه على موضوع تجارة المواد الاولية انه من الاهمية بمكان ان تستحدث منظمات لتوفير الخدمات الاستشارية للدول النامية في هذا المجال.

٤٢- وأشار مندوب آخر الى قضية التنسيق بين دول المنطقة والدول الاخرى النامية في مجال التعاون الاقتصادي وخصوصا بشأن بحث مشروع النظام الشامل للأفضليات التجارية ما بين الدول النامية الذي سيبحث في البرازيل في اجتماع خاص خلال هذه السنة. كما أشير الى أهمية دراسة موضوع التجارة بالمواد الاولية نظرا لانعكاساته على اقتصاديات بلدان المنطقة.

(ح) الموارد الطبيعيـــة (E/ESCWA/13/4(Part 8))

٤٣- بعد استعراض للبرامج وتطوراتها، أعرب أحد الوفود عن أهمية برامج المياه وضـــرورة الاهتمام بالمعادن.

(ط) السكـــان (E/ESCWA/13/4(Part 9))

٤٤- ذكر الأمين العام التنفيذى ان السبعينات خلقت اوضاعا وظروفا جديدة على الساحة العربيـة خصوصا في مجال العمل مع ما رافق ذلك من تطورات نفطية، وان الدراسات التي ارتبطت بذلك جاءت مـع الأسف في الثمانينات فكانت متأخرة وتتعلق بموضوعات وقعت في السبعينات. وأوضح ان الاسكوا بـــدأت الاهتمام بمواكبة التطورات الجديدة في الثمانينات. وظهرت دراسة جديدة عن قوى العمل الوطنية فـــي السبعينات والثمانينات. وقال انه كان هناك توجه مع منظمة العمل العربية مؤخرا نحو اعطاء أولوية لهـذا الموضوع وأعرب عن أمله في أن يسفر هذا التعاون عن دراسات هامة ومفيدة.

٤٥- وأعرب احد المندوبين عن رأيه بأنه من المفروض ان يشترك أعضاء الاسكوا في الدراســـات التي أجريت حتى لا تكون دراسات أكاديمية ونظرية بحتة لا ترتبط بالواقع الفعلي. وطالب بأن تتضمـــن ورقات العمل توصيات للدول الاعضاء ليتسنى الربط بين الجانب النظرى والعملي الواقعي سواء في الصناعـة او الزراعة أو غيرهما.

٤٦- وأعرب مندوب آخر عن رأيه بأن عناصر البرنامج جاءت خالية من موضوع الهجرة مـــن دول المنطقة واليها رغم السرعة الكبيرة في حركة السكان وأهمية هذا الموضوع على الدول المستقبلـــة والمصدرة للعمالة.

٤٧- وأشار ممثل اتحاد الاقتصاديين العرب الى ان برنامج القوى العاملة برنامج فرعي وانه يـــرى إعطاء أولوية لهذا البرنامج الفرعي ليكون برنامجا أصليا.

٤٨- وفيما يتعلق بالهجرة اوضح مسؤول برنامج السكان ان الاسكوا نظمت في عام ١٩٨١ مؤتمـــرا عن الهجرة الدولية في المنطقة وصدرت أوراق الاجتماع في مجلدين كاملين، وأنه ربما كان من المفيـــد عقد مؤتمر جديد حول الموضوع.

(ى) العلم والتكنولوجيا (E/ESCWA/13/4(Part 10)/Rev.1)

٤٩- أبدى أحد المندوبين ملاحظة بالنسبة لعنصر البرنامج المتعلق بتعزيز طاقة البحث والتطويـر وارتباطها بقطاع الانتاج وطالب بإعطائها أولوية في البرنامج الحالي لأن فصل العلم عن الانتاج يشكل أحـــد أسباب التخلف.

٥٠- وأشار احد الوفود الى اهمية دعم القدرات التكنولوجية للبلدان الأعضاء وقال ان النظرة المستقبلية الواعية تحتم الاهتمام بتعزيز القدرة التكنولوجية الوطنية وتعزيز التعاون بين الدول. واوضح ان هناك ١٤ مؤسسة اقليمية ووطنية تعنى بالهندسة الوراثية على مستوى العالم ولا يوجد واحدة منها في الاقليم . لذا ينبغي الإفادة من المؤسسات العلمية والبحثية والتنسيق معها.

(ك) الاحصاء (E/ESCWA/13/4(Part 11))

٥١- شدد احد المندوبين على ضرورة الالتفات الى مسألة تدريب الكوادر والاسهام في تحسين القدرات الاحصائية للدول الاعضاء.

٥٢- وأكد ممثل الامانة التنفيذية ان التدريب يحظى بحيز كبير من مجهودات قسم الاحصاء كما انه يتخذ اشكالا عديدة منها التدريب المباشر في دول الاسكوا والدورات التدريبية التي تشارك بها الامانة التنفيذية في اطار الدورات التي يجريها المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية. كما اشار الى ان عملية التدريب يجب ان تكون عملية مستمرة نظرا للحاجة الى اعادة التدريب بين فترة واخرى.

٥٣- وأوضح ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ان التعاون في مجال التدريب بين هذا المعهد وبين قسم الاحصاء قد اتخذ صيغة متقدمة.

٥٤- وشكر الامين العام التنفيذى برنامج الامم المتحدة الانمائي على ما يقدمه للامانة التنفيذية من مساعدات قيمة ودعم في مجال اعداد الاحصاءات والمساهمة في الانشطة التدريبية.

(ل) النقل والمواصلات (E/ESCWA/13/4(Part 12)/Rev.1)

٥٥- لاحظ احد المندوبين ان نشاطات هذه الشعبة لم تتطرق الى النقل النهرى الذى من شانه ان يسهّل عملية التبادل التجارى بين دول الخليج العربي.

٥٦- ونوه مندوب آخر بأهمية النقل البحرى ودعا الى التركيز عليه واجراء دراسات بشأن المشاكل التي تعترضه. كما دعا الى اجراء دراسات تتطرق الى المشاكل الادارية التي تعيق نقل البضائع. وأشار الى أهمية النقل الجوى واقترح انشاء شركة مشتركة للنقل البرى بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقل البرى.

٥٧- ورد الأمين العام التنفيذى قائلا إن اللجنة تدرك أهمية هذا الموضوع وحتمية القيام بأبحاث في مختلف فروع النقل لكن تشعب هذه الفروع وقلة الموارد والخبرات لا تسمح باعطاء كل هذه المواضيع حقها وان هناك اولويات متحركة في هذا المجال تتغير مع مرور الزمن. وقال ان اللجنة تركز على معالجة مشكلات النقل على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي. وأضاف ان الخبرات الموجودة في هذا المجال

قليلة إلا ان الاسكوا تسعى لاجتذابها. وأشار الى بشائر جيدة من حيث وجود شركات نقل على الصعيد شبه الاقليمي بين بعض البلدان العربية.

٥٨- وردا على تساؤلات المندوبين أشارالقائم بأعمال الشعبة الى وجود عناصر برنامجية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ تتناول مواضيع النقل المتعدد الوسائط وكذلك تطوير الموانىء والنقل البحرى والنقل الجوى وذلك استجابة للمقترحات التي صدرت عن الدورة الثالثة للجنة الفنية. وقال ان عقد النقل والمواصلات (١٩٨٥-١٩٩٤) قد يفضي الى إنشاء شركات مشتركة للنقل.

٥٩- ثم تحدث ممثل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية فعرض موضوع الحلقة المفقودة والتوصيات الصادرة عن مؤتمر أروشا في هذا الشأن.

(م) الشركات عبر الوطنية (E/ESCWA/13/4(Part 13))

٦٠- علق بعض المندوبين على دور الشركات عبر الوطنية في المنطقة فقال أحدهم انها لا تقوم بمساهمة ايجابية في مجال التنمية. وقال مندوب آخر انه يجدر بالدراسات التي تتناول هذه الشركات ان تركز على دورها في مجال التجارة وتصدير السلع والمواد الأولية بدلا من التركيز على دورها كاستثمار رأسمالي.

(ن) الادارة العامة والمالية العامة (E/ESCWA/13/4(Part 14))

٦١- أكد أحد المندوبين على ارتباط موضوع الادارة العامة والمالية العامة بالتجارة وأشار الى أهمية تحديث وانشاء مؤسسات عامة لادارة المشاريع المختلفة لأن مثل هذه المؤسسات سيفيد في تمويل المشاريع الانمائية. كما بين مندوب آخر بأن هذا البرنامج كان محدودا جدا وشدد على أهمية تطوير أنظمة وأساليب الادارة العامة واجراء الدراسات حول النظم الضريبية وكيفية تطويرها بغرض تحديد السياسات الضريبية وتعبئة الموارد لأجل التنمية.

(س) التنمية الاجتماعية (E/ESCWA/13/4(Part 15) و Corr.1)

٦٢- أكد احد المندوبين على أهمية موضوع تخلف الريف ودعا الى الاهتمام به كما طلب ان يتضمن برنامج عمل الاسكوا موضوع الوضع القانوني للمرأة في منطقة الاسكوا.

٦٣- أوضحت ممثلة الامانة التنفيذية ان صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وافق فعلا على دراسة هذا الجانب.

٦٤- وأشار احد المندوبين الى انه بعد تسمية اللجنة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية، فانه ينبغي ان تزيد اللجنة من اهتمامها بقطاع التنمية الاجتماعية وان تركز عليه.

٦٥- وتساءل مندوب آخر عن اسباب عدم متابعة الاعلان الذى صدر عن المؤتمر الدولي لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب رغم انه قد صدر منذ عام ١٩٦٩، ودعا الاسكوا الى زيادة التنسيق مع اليونيسيف.

٦٦- ودعا أحد المندوبين الى عدم التسرع في اختيار المواضيع الاجتماعية التي تدرسها الاسكوا وحثها على تناول قضايا اجتماعية معاصرة اكثر واقعية كمشاكل الشباب وانتشار المخدرات ومشاكل الاسرة.

(ع) أنشطة التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية ((E/ESCWA/13/4(Part 16) و (Corr.1

٦٧- أشاد عدد كبير من المندوبين بالانجازات التي حققها هذا البرنامج في خدمة الدول الاعضاء. وأورد احد المندوبين اربع ملاحظات حول الجوانب المتعلقة بصيغ تنفيذ برامج المساعدات الفنية وأساليبه وهي أولا، تقديم المساعدات الفنية باسلوب التنفيذ المباشر الذى يعتمد أساسا على خبرة المستشارين الاقليميين المرتبطين بالأمانة التنفيذية والجهود التي يبذلونها، الامر الذى يعطي الكوادر والمؤسسات الوطنية المستفيدة من المشاريع دورا ثانويا، وثانيا، قيام الامانة التنفيذية للاسكوا بدور اكبر في تشجيع برامج المساعدة الفنية التي تعتمد على القدرات الذاتية للدول الاعضاء، وثالثا، إيلاء اهتمام اكبر لمراجعة وتقييم فاعلية برامج المساعدات الفنية بصورة دورية، ورابعا، أهمية تنسيق الأنشطة التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة في اطار البرامج القطرية.

٦٨- واقترح مندوب آخر وضع دليل يبين مستلزمات الاستشارات الفنية والمجالات التي تتوفر فيها هذه الاستشارات ومدتها.

٦٩- وعلق عدد من المندوبين على طريقة عرض انجازات برامج المعونة الفنية فأعربوا عن رأيهم بأن تصنف تلك المعونات تبعا لطبيعتها اى ان يبين ما اذا كانت المعونة استشارية ام تنطوى على عمل تنفيذى ام برامج تدريبية.

٧٠- ودعا احد المندوبين كلاً من دول الاسكوا والامانة العامة الى الاشتراك في تمويل المشاريع.

٧١- وأشاد احد المندوبين بالدراسات التي أجرتها الاسكوا لتحسين صورة المرأة في وسائل الاعلام.

٧٢- وقال ممثل الامانة التنفيذية أن الامانة العامة سوف تحاول القيام بدور اكبر في التنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية. واوضح ان هناك ممثلا للامم المتحدة في كل قطر يقوم بعملية تنسيق الأنشطة المختلفة التي تقوم بها منظمات الامم المتحدة.

٧٣- واقترح احد المندوبين ان تقوم الامانة العامة بدور الوسيط في ترويج التعاون الفني في بلدان الاسكوا عن طريق تنظيم التعاون الفني المتبادل بين المنظمات الوطنية المتواجدة في كل بلد.

٢- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة (البند ٦(ب) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا)

(أ) قرار اللجنة رقم ١٣٣(د-١٢) بشأن إعادة تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، (E/ESCWA/13/5/Add.1)

٧٤- قدم أمين سر اللجنة للبند ٢ فأشار الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ القرار ٦٩/١٩٨٥ الذي قرر فيه تغيير اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتعديل اختصاصات اللجنة حتى تعكس الاسم الجديد. وأوضح أن الامانة التنفيذية اقترحت، لتعزيز أنشطة اللجنة في مجال التنمية الاجتماعية، اعادة تشكيل شعبة التنمية الاجتماعية والسكان بحيث تصبح شعبتين هما شعبة التنمية الاجتماعية والموارد البشرية، وشعبة السكان والمستوطنات البشرية.

٧٥- ذكر احد المندوبين ان الهدف من اعادة التسمية كان تعزيز جوانب اجتماعية معينة ، كالتعليم والصحة، والطفولة وهي مجالات لم تكن واردة في نشاطات الاكوا ودعا الى التزام القطاعات الاخرى بدراسة الجوانب الاجتماعية بالاضافة الى مجالاتها الأساسية.

٧٦- أوضح الأمين العام التنفيذي أن التقسيمات الداخلية هي ادارية بحتة؛ وأن توازن الأهمية بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي يكمن في الدراسات نفسها وليس في التقسيمات الادارية والتنظيمية والفنية.

(ب) قرار اللجنة رقم ١٣٤(د-١٢) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ (E/ESCWA/13/5/Add.2)

٧٧- نظرت اللجنة في أعمال متابعة هذا القرار في سياق البند ٦(ب) من جدول أعمالها (انظر الفقرة ٨ أعلاه)

(ج) قرار اللجنة رقم ١٣٥(د-١٢) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (E/ESCWA/13/5/Add.3)

٧٨- ذكر ممثل الأمانة التنفيذية أن الأمانة التزمت بهذا القرار في عرض تقرير الأمين العام التنفيذي للتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل (الوثيقة E/ESCWA/13/4) بأجزائها وتنقيحاتها.

(د) قرار اللجنة رقم ١٣٦(د-١٢) بشأن برنامج العلم والتكنولوجيا (E/ESCWA/13/5/Add.4)

٧٩- بعد تقديم البند، أشار بعض المندوبين الى صعوبة ملء الاستبيانات المتعلقة بتطبيق برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وضرورة تبسيطها. وقال ممثل الأمانة التنفيذية أن الاسكوا أوفدت عددا من موظفيها الى الدول الاعضاء لتسهيل هذه المهمة وان الخبرات متوافرة حاليا في هذا المجال.

٨٠- واستفسر مندوب آخر عن السبب في عدم عقد اجتماع بشأن العلم والتكنولوجيا لتلمس احتياجات المنطقة. وأجاب ممثل الأمانة التنفيذية ان اجتماعا عقد في عام ١٩٨٥ لمراجعة تطبيق برنامج عمل فيينا في منتصف العقد وان من المعتزم عقد اجتماع مماثل خلال السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ لبحث استعراض نهاية العقد.

٨١- وردا على اقتراح احد المندوبين بشأن انشاء مركز لتطبيق العلم والتكنولوجيا في المنطقة، أشار ممثل الأمانة التنفيذية الى الجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا الاتجاه، وقال إن وجود آراء معارضة وكذلك العقبات المالية قد حالت دون تحقيق هذا الهدف.

٨٢- ووجه مندوب آخر الانتباه الى عدم وجود أية كيانات تعنى بأبحاث العلم والتكنولوجيا داخل المؤسسات الحكومية. وعقب ممثل الأمانة التنفيذية بقوله ان الاسكوا لاحظت فعلا غياب هذه الكيانات داخل المؤسسات الحكومية في بعض البلدان عندما عقدت اجتماعات ناجحة بغية دعم التعاون الاقليمي في البحث العلمي.

(هـ) قرار اللجنة رقم ١٣٧(د-١٢) بشأن أنشطة التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية (E/ESCWA/13/5/Add.5)

٨٣- أشار بعض المندوبين الى ضرورة تحديد نطاق المشاريع وتمييز العامة منها من القطرية وتحديد الاحتياجات الرئيسية للدول المستفيدة من انشطة التعاون الفني، وايضاح الناتج المتوقع لبعض المشاريع وكيفية توزيع المساعدات الفنية داخل المنطقة ومعرفة الدول المستفيدة من المشاريع على أن يراعى ذلك في التقرير المقدم الى الدورة الخامسة للجنة الفنية.

٨٤- وأجاب رئيس وحدة التعاون الفني بأن بعض التفاصيل المطلوبة يمكن ادراجها مستقبلا. أما فيما يتعلق بتوزع الاستشارات الاقليمية فهي متضمنة في الوثيقة ((E/ESCWA/13/4(Part 16). وذكر أن المشاريع التي تضطلع بها الشعب المتخصصة تقوم على اساس معرفتها لأولويات الدول واحتياجاتها كما انها تتأثر بتحديد الجهات الممولة للمشروع لهذه الأولويات.

(و) قرار اللجنة رقم ١٣٩(د-١٢) بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال (E/ESCWA/13/5/Add.6/Rev.1)

٨٥- تحدث عدد من المندوبين عن التعاون الممكن بين الاسكوا وغيرها من المنظمات في المجالات التي تتناول الشعب الفلسطيني. وقال ممثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية ان منظمته تقوم باعداد دراسات مماثلة وأبدى استعداد المنظمة للتنسيق مع الاسكوا في اعداد الدراسات حول الشعب الفلسطيني. وذكر احد المندوبين ان للاونكتاد وحدة تختص بشؤون فلسطين، أنجزت دراسات جيدة حول هذا الموضوع. وأشار المندوب الى أهمية تطوير التعاون بين الاسكوا وهذه الوحدة بحيث يشمل نشاطات اخرى غير اعداد الدراسات.

٨٦- وأشار مندوب منظمة التحرير الفلسطينية بجهود الاسكوا في هذا المجال وأعرب عن أمله بأن تستمر الاسكوا في هذا التوجه.

(ز) قرار اللجنة رقم ١٤٠(د-١٢) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية (E/ESCWA/13/5/Add.7)

٨٧- استعرض رئيس شعبة الادارة الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية لشغل الوظائف الشاغرة لديها، خاصة البحث عن مرشحين من الدول غير الممثلة تمثيلا كاملا في المنطقة. وأضاف ان الصعوبات التي تواجهها الاسكوا في التوظيف قد ازدادت تعقيدا بسبب الازمة المالية للامم المتحدة التي حتمت تجميد التوظيف لفترة غير محددة.

٨٨- اقترح احد المندوبين أن يتصل الامين العام التنفيذي بأمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يمكن ان تساعد في ايجاد مرشحين محتملين.

٨٩- أشار مندوب آخر الى ان هناك تناقضا بين الحاجة الماسة الى ايجاد مرشحين وصعوبة التوظيف واقترح اللجوء الى موظفين من بلدان كاملة التمثيل.

٩٠- وتعرض الامين العام التنفيذي الى سياسة التوظيف فقال ان هناك حلولا قد تمكن من تجاوز مشكلة التمثيل الناقص منها تعيين موظفين متخرجين حديثا وايفادهم للاسكوا لمدة محددة نظرا لحاجة بلدانهم اليهم. وقال ان الوضع النفطي الراهن قد يمنح البلدان الناقصة التمثيل من المنطقة فرصا اكبر للاستغناء عن بعض الشباب وايفادهم الى الاسكوا.

٩١- وتساءل احد المندوبين عن الجهة التي تقرر ان طرق البحث عن ملء الشواغر المخصصة للدول الناقصة التمثيل قد استنفذت وقال انه لا يجوز ان تتمسك الامم المتحدة بالحق اكثر من اصحاب الحق أنفسهم.

٩٢- وأشار رئيس شعبة الادارة الى ان هناك قرارا اصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٨٤ يسمح للأمين العام بالتوظيف من بلدان زائدة التمثيل في الاسكوا. واضاف ان الاسكوا عرضت مرشحين من بلدان زائدة التمثيل ولكن المقر رفضهم ولذلك فإنها ستستمر في ايفاد بعثات للبحث عن مرشحين من البلدان الناقصة التمثيل واذا فشلت هذه المحاولة فقد يوافق المقر الرئيسي للأمم المتحدة على تعيين موظفين من بلدان زائدة التمثيل.

٩٣- وقال احد المندوبين ان هناك سببين رئيسيين لحالة الشواغر، الأول أن رواتب الامم المتحدة قد لا تكون مغرية لشباب الخليج، والثاني يتعلق بالموقع اذ ان البعض قد يفضل العمل في موقع آخر. ودعا الى أن يكون تكليف الموظفين بالعمل في مراكز العمل جزءا من شروط خدمتهم.

(ج) قرار اللجنة رقم ١٤١(د-١٢) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني (E/ESCWA/13/5/Add.8)

٩٤- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية بإيجاز اعمال اللجنة في مجال تعديل وتنقيح الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني التي جاءت استجابة للقرار ١٤١(د-١٢) وقال ان الاسكوا سوف تولي موضوع الاستيطان الاسرائيلي الأهمية التي يستحقها.

٩٥- وتساءل عدد من المندوبين حول القرار المطلوب من الدورة اتخاذه بهذا الشأن: هل يتعلق باعتماد ملخص الدراسة أم الأجزاء التفصيلية من الدراسة العامة أم التوصيات التي انبثقت عنها.

٩٦- أوضح الأمين العام التنفيذى ان كلاً من اللجنة الفرعية والاجتماع الحكومي أقرا الملخص وأجزاء معينة من الدراسة العامة كما انهما اعتمدا التوصيات المتضمنة في صلب الدراسة. وقال ان الامر متروك للجنة بشأن الموافقة على هذه القرارات. واضاف ان اللجنة تعتزم اضافة اجزاء الى الدراسة العامة تتناول مزيدا من التفصيل حول وضع الشعب الفلسطيني الاقتصادي في الاراضي المحتلة اذ ان إغفال هذا الجانب ينتقص من قيمة الدراسة.

٩٧- وأقرت اللجنة توصيتين عرضهما مندوب منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الدراسة وهما أولا: إقرار ملخص الدراسة وأجزائها التفصيلية التي تم تنقيحها. ثانيا: نشر ملخص الدراسة والأجزاء التفصيلية للدراسة التي تم تنقيحها والموافقة عليها، على أن يكون النشر تدريجيا حسب إمكانات اللجنة وفي موعد أقصاه نهاية عام ١٩٨٧.

٣- اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/6))

٩٨- استعرض ممثلو الامانة التنفيذية المؤتمرات الاربعة المدرجة تحت هذا البند.

٩٩- وحول مسودة مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية أشار احد المندوبين الى ان الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في نيويورك بهذا الصدد قد فشل فشلا تاما في التوصل الى صيغة توفيقية بين البلدان النامية والمتقدمة. وعقب ممثل الامانة التنفيذية قائلا انه مهما تكن نتيجة هذا الاجتماع فإن القدر الضئيل الذي تحقق أدى الى دعم القوى التفاوضية للدول المضيفة للشركات عبر الوطنية لكي تواجه الاثار السلبية لاعمال هذه الشركات.

١٠٠- وبالنسبة لموضوع استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية نوه مندوب مصر بما ورد في نهاية الوثيقة حول تباين التطور في استخدام الطاقة النووية في منطقة الاسكوا، حيث انه يتيح مجالا واسعا للتعاون بين البلدان التي لديها خبرات وتلك التي تفتقر اليها. واشار الى خبرات مصر في هذا الصدد وخاصة الى المشاريع المزمع القيام بها لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية. واقترح ان تضع الامانة التنفيذية تقريرا حول امكانية الاستفادة الاقليمية من المركز الاقليمي للنظائر المشعة الموجود بالقاهرة حسبما جاء في وثيقة الأمانة التنفيذية.

١٠١- واعرب مندوب العراق عن تقدير بلاده لمبادرة الاسكوا في عقدها لاجتماع فريق الخبراء التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في بغداد خلال الفترة ١٣-١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وما توصل اليه من قرارات وتوصيات شكلت مساهمة ايجابية وهامة من قبل الاسكوا على صعيد المساهمات الاقليمية الاخرى نحو الإعداد لهذا المؤتمر الدولي والتأكيد على الحقوق المشروعة للدول النامية في الحصول على التكنولوجيا والمواد والمعدات المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما ثمّن موقف الاجتماع تجاه العدوان الاسرائيلي على مفاعل الابحاث النووية في بغداد عام ١٩٨١، وأشار الى ان هذا يشكل سابقة عدوانية خطيرة على سيادة الدول وحقها المشروع في تنمية مستقبلية حضارية وشاملة قائمة على اساس العلم.

١٠٢- واتفق المندوب مع رأي الامانة التنفيذية في التأكيد على اهمية مشاركة بلدان المنطقة في المؤتمر المزمع عقده في جنيف في عام ١٩٨٧ بشأن الموضوع نفسه. ولفت الانتباه الى ضرورة تنشيط التعاون الدولي ولاسيما مع البلدان النامية التي قطعت شوطا هاما في هذا المجال وايجاد مصادر للتمويل في هذا المجال بدلا من التركيز على مسائل عدم الانتشار التي يجب ان تعالج وفق النظام الدولي المعمول به في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالنسبة لما طرحته الامانة التنفيذية حول توفير الدعم من جانب مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية لدعم مشروعات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في البلدان النامية قال ان هذا الموضوع مرتبط بالوضع الراهن للاقتصاد الدولي وأزماته من جهة وبمواقف الدول الصناعية النووية واستعدادها الجاد لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية من جهة اخرى.

٤- <u>التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية</u>
(البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/7))

١٠٣- عرض ممثل الأمانة التنفيذية لهذا البند. وأشار الى ان جامعة الدول العربية اهتمت بهذا الموضوع وعقدت مؤتمرا في تونس في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ضم غالبية البلدان العربية وصدر

عن هذا المؤتمر اعلان عربي موحد عن سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية وتوصيات محددة في هذا المجال. وتم عرض الاعلان والتوصيات على الدورة السادسة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تونس في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ واتخذ المجلس عدة قرارات بشأنها تفيد تعميم التقرير والتوصيات على الدول الاعضاء للاستفادة منها في برامجها؛ والموافقة على الاعلان العربي الموحد وتكليف الأمانة العامة للمجلس بعرضه وتوزيعه في مؤتمر فيينا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧؛ وتكليف الأمانة العامة بالمشاركة في المؤتمر والتنسيق بين الوفود العربية لعرض وجهة النظر العربية بشكل موحد.

١٠٤- وألقى أحد المندوبين الضوء على تجربة بلده في مجال الرعاية الاجتماعية عامة موضحا اهتمام الدولة بتوفير الرعاية للمعوقين بما يضمن تشغيلهم واستيعابهم.

١٠٥- وبالنظر الى ما تضمنته الاستراتيجية الانمائية الدولية من تأكيد على الضرورة الماسة في أن تمضي التنمية قدما في جو خال من الفوضى والعنف والجريمة، أقر الاجتماع اقتراحا تقدم به وفد المملكة العربية السعودية بشأن إعداد دراسة عن جهود دول المنطقة في المجالات التي ركزت عليها الاستراتيجية كأهداف وعن تطبيق الشريعة الاسلامية كوسيلة فعالة لتهيئة هذا الجو الخالي من الفوضى والعنف والجريمة، وعن آثار العدوان الاسرائيلي واستمرار احتلال الأراضي العربية كمعوق استراتيجي يحول دون بلوغ أهداف التنمية في المنطقة على أن تشمل الدراسة أيضا آثار الحرب العراقية الايرانية على إعاقة جهود التنمية في البلدين.

٥- <u>قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (القرار ١١٩(د-١٠)) الدين الخارجي: آثاره على بلدان غربي آسيا الدائنة والمدينة</u> (البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/8/Rev.1))

١٠٦- قدم الأمين العام التنفيذي الوثيقة E/ESCWA/13/8/Rev.1 التي اعتمدت أساسا على الدراسة الواردة في الوثيقة E/ESCWA/DPD/85/12 وهي دراسة تناولت بالتفصيل أوضاع المديونية الخارجية لدى الاقطار الدائنة والمدينة في منطقة الاسكوا.

١٠٧- استعرض احد المندوبين الاجراءات الرئيسية التي يتخذها بلده لمعالجة مشكلة المديونية وأشار الى ضرورة ايجاد حلول على الصعيد العالمي للخروج من هذه الأزمة ، من بينها تخفيف الاجراءات الحمائية، واتخاذ ترتيبات طويلة الاجل لايجاد نوع من الاستقرار في السوق المالي العالمي واستقرار أسعار الفائدة.

١٠٨- ولاحظ مندوب آخر ان جزءا كبيرا من الديون يخصص لشراءالسلع الاستهلاكية مما يعرقل عملية التنمية ويحرمها من موارد هي في أمس الحاجة اليها.

١٠٩- وأشار مندوب آخر الى ان الوثيقة المقدمة تعتمد على معلومات قديمة نسبيا ولاتاخذ في الاعتبار التغيرات الأخيرة التي حدثت في البلدان الدائنة والتي كان لها تأثير كبير على اقتصاداتها، كما أنها لم تؤكد على الاختلافات بين البلدان الدائنة النامية والبلدان الدائنة المتقدمة التي تعتمد على مصادر مستقرة ولها من الأجهزة ما يضمن استمرار هذه المصادر وسأل عن السبب من عدم كتابة الدراسة باللغة العربية بدلا من ترجمتها عن أصل انكليزي خاصة وان الخبير الذي قام باعدادها عربي.

١١٠- وأكد مندوب آخر ان مشكلة المديونية هي مشكلة سوء ادارة مصرفية وليست مشكلة اقتصادية حقيقية. فارتفاع اسعار الفائدة رفع مديونية العالم الى الضعف بجرة قلم وقال ان العدوان الاقتصادي يكون احيانا أكثر تدميرا من العدوان العسكري. وأشار في هذا الصدد الى عملية تخفيض اسعار النفط وأسعار الدولار التي ترتبت عليها خسائر اقتصادية كبيرة لبلدان المنطقة. وأعرب عن تاييده للتدابير المقترحة في الوثيقة قيد الدرس.

١١١- وأشار الأمين العام التنفيذي، في رده على ملاحظات اعضاء الوفود، إلى ان الهدف الذي سعت الاسكوا الى تحقيقه بتقديم هذه الدراسة هو تسليط الاضواء على موضوع معين يكون متجاوبا مع اهتمامات المنطقة بالدرجة الأولى وعرضه للتحليل والنقاش وذلك استجابة لقرار اللجنة رقم ١١٩(د-١٠) ورجا اعضاء الوفود اقتراح مواضيع وقضايا يودون طرحها للدورات القادمة.

١١٢- وطلب الرئيس من الأمانة التنفيذية ان تبذل جهدها لتحديث البيانات لكي تتسنى الاستفادة منها بشكل أفضل، نظرا لأهمية الموضوع. وأكد احد المندوبين على ضرورة التمييز بين الدور الذي قامت به الدول الدائنة في المنطقة وادوار البلدان الدائنة من خارج المنطقة حتى لا تظلم الدول التي أعطت جزءا من ايراداتها كان يمكن استغلاله في تنميتها الذاتية. ورجا الأمين العام التنفيذي أن يعالج موضوع البيانات بواقعية، فالمسألة ذات ملابسات عميقة حيث ان هناك بلدانا تصدر بيانات شهرية واخرى لم تصدر بيانات في السنوات الخمس الاخيرة. كما ان بعض البيانات المتوفرة غير رسمية، وقد يسبب استخدامها الوقوع في تناقضات.

١١٣- ولاحظ مندوب آخر ان تقييم أية دراسة ينبغي ان يتم في ضوء شروطها المرجعية. والدراسة قيد النظر كانت تستهدف بحث أثر الديون الخارجية على البلدان المدينة والدائنة في المنطقة وليس أن تكون مصدرا للبيانات. وأضاف انها استوفت، في رأيه، الهدف منها والقت الضوء على الجوانب المطلوب ابرازها. أما الدور الذي قامت به البلدان النفطية واسهامها في التمويل فهو بدون شك على جانب كبير من الأهمية ويمكن ان تفرد له دراسة خاصة.

٦- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا)

- الميزانية البرنامجية العادية للجنة (E/ESCWA/13/9)

- الموارد الداعمة لبرنامج اللجنة من خارج الميزانية (E/ESCWA/13/9/Add.1/Rev.1)

- حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة (E/ESCWA/13/9/Add.2)

- تدابير ضغط النفقات (E/ESCWA/13/9/Add.3)

١١٤- استعرض رئيس شعبة الأدارة في اللجنة أهم النقاط الواردة في الوثائق المذكورة اعلاه فأورد بعض الايضاحات حول تخصيص الموارد لمختلف اوجه الانفاق وحول طريقة عرض المعلومات. وتطرق الى الازمة المالية التي تعيشها الامم المتحدة وآثارها على اداء اللجنة وتدابير ضغط النفقات المشار اليها في الوثيقة E/ESCWA/13/9/Add.3 والى الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة بعد اسبوع لبحث الموضوع.

١١٥- أعرب عدد من المندوبين عن قلقهم ازاء هذه التدابير المالية وانعكاساتها على الاسكوا بوجه خاص نظرا لحداثتها مقارنة بغيرها من اللجان الاقليمية ولارتفاع نسبة الشواغر فيها وايضا نظرا لظروف منطقة غربي آسيا واحتياجاتها. وأكد عدد منهم على اهمية الدور الذي تقوم به الاسكوا في مجال التنمية واجمعوا على ضرورة رفع توصية بهذا الشأن الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنه الى الجمعية العامة.

١١٦- وأعرب عدد من المندوبين عن رغبتهم في التوصل الى حل بشأن تخطي قضية ملء الشواغر من البلدان المكتملة التمثيل او الزائدة التمثيل.

١١٧- وفي اطار تحديد التدابير التي يتعين على الاسكوا اتخاذها للاضطلاع ببرامجها على نحو مرض وتحديد أولوياتها في ظل الضغوط المالية الجديدة دعا الأمين العام التنفيذي الدول الاعضاء الى ممارسة دور أعمق في التعاون مع الاسكوا لتحديد اولويات تلك الدول والأخذ بزمام المبادرة في هذا المجال وربط نقاط الارتكاز لديها مع الاسكوا بغية تحقيق مساهمة عريضة لها مع الاسكوا وتزويد الاسكوا بالخبراء لتخفيف الاعباء الاضافية عنها.

١١٨- واقترح احد المندوبين إرساء نمط جديد من التعاون بين الاسكوا والدول الاعضاء بحيث تقوم الاسكوا بالاتصال المباشر بالدول المعنية للتخفيف من أعباء الاسكوا فيما يتعلق بالمشاريع التي تقوم بها لتلك الدولة.

١١٩- وعرض مشروع قرار (المرفق الأول) بشأن الأزمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة، وقرر الاجتماع عرضه على الاجتماع الوزارى.

٧- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/10))

١٢٠- قدم ممثل الامانة التنفيذية لهذا البند. فأكد سعي اللجنة الى الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها سائر المجموعات الاقليمية والى تعزيز التنيسق بين المناطق بما يحقق النفع المتبادل. وأشار الى مختلف برامج التعاون التي وردت في وثيقة البند.

١٢١- وأشار ممثل مصر الى أنه سيعقد بالقاهرة في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ اجتماع رفيع المستوي لجموعة الـ ٧٧ للمتابعة والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وسيكون ذلك الاجتماع بمثابة مراجعة شاملة للموقف.

١٢٢- واعرب وفد اخر عن رأيه بأن ورقة التعاون قد انصبت على موضوع التعاون مع المنظمات الاقليمية والعربية دون التطرق الى التعاون بين البلدان النامية.

١٢٣- أكد ممثل الامانة التنفيذية بالنسبة لموضوع الالكترونيات الدقيقة في المنطقة ان هناك مشروعا للتدريب وعقد ندوات بالاضافة الى تكوين شبكة اقليمية للمعلومات في هذا المجال. واشار الى اجتماع عقد في الجزائر عن انشاء مسبك للسليكون. وأوضح أن العديد من المشروعات الانمائية المشتركة بين منظمات الامم المتحدة تؤدي الى تعاون عدد من دول المنطقة.

٨- المسائل المتصلة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الجهاز الانمائي للامم المتحدة: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦ (البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/11))

١٢٤- أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن هذا البند قد أدرج في جدول الأعمال بناء على طلب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لاستطلاع رأي اللجنة في هذه المسائل المحددة في قراري الجمعية العامة ١٧١/٣٨ و ٢١١/٤٠. واستعرض المسائل المحددة في القرارين.

١٢٥- أكد ممثل احد البلدان الأعضاء على أهمية هذه المواضيع التي تغطي نشاطات اللجنة في مجموعها. وأشار الى موضوعي التوظيف والشراء على الصعيد الاقليمي، وقال ان الوثيقة تكتفي بالقول ان «الاسكوا تؤيد بقوة السياسة المتمثلة في الاستعانة بالخبراء والموظفين الوطنيين في مشاريع التعاون التقني» دون ذكر ما تم القيام به في هذا المجال. وأشار الى أن الوثيقة الخاصة بالموضوع تشير الى وثائق معدة لغير الأغراض المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١١٣/٤٠ ولا تغطي كل المجالات ذات العلاقة

بالمرأة والتعاون التقني ما بين البلدان النامية. فضلا عن أنها تشير الى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٧/٣٢ لعام ١٩٧٧ وتقتطف من تقرير الامين العام الصادر حول الموضوع آنذاك دون أن تبين ما أنجزته الاسكوا في مجال التنسيق أو باعتبارها وكالة منفذة، مع تأكيده على ضرورة ان تبتعد الدراسات عن الطابع النظري والتركيز على الدراسات ذات الطابع الإشكالي وضرورة تحقيق التوازن بين ندرة الموارد والاستخدامات الواسعة.

١٢٦- وطالب احد المندوبين بإعداد تقييم مناسب للدور الفعال المطلوب أن تسهم به دول المنطقة مع الاسكوا.

١٢٧- وأعرب احد المندوبين عن رغبته في أن يقوم الأمين العام التنفيذي بوضع تقرير يتضمن جميع الأسباب التي أثرت على تنفيذ أعمال اللجنة والعوائق التي أثرت على مستوى التنفيذ.

١٢٨- ذكر ممثل الأمانة التنفيذية أن الأمانة ستأخذ في اعتبارها ملاحظات المندوبين. وأشار الى أن هناك جهازا بالاسكوا بدأ عمله منذ سنتين يضطلع بتقييم الأعمال التي تقوم بها الاسكوا.

٩- دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ (البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/13/12))

١٢٩- تحدث احد المندوبين فأعرب عن اعتقاده بان اللجنة غير مخولة لمناقشة هذا الموضوع نظرا لحساسيته واقترح احالته الى الاجتماع الوزاري لمناقشته.

١٣٠- أوضح أحد الوفود ان المطلوب ليس قرارا سياسيا بل حشد الاهتمام العالمي لهذه الدورة وتسليط الضوء عليها والمطلوب هو مساندة معنوية. وقال أن موضوع الدورة هو المشاكل الهيكلية للاقتصاد الافريقي، فقد اعترفت الدول الافريقية بان مسؤولية الاصلاح الهيكلي تقع في المقام الأول على عاتقها، وانما تهدف الدورة الى تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي الحرج في القارة الافريقية الناجم عن تراكمات كثيرة تعود الى التاريخ الاستعماري الذي عانت منه القارة أكثر مما تعود اى الكوارث الطبيعية التي أصابتها مؤخرا، واتخاذ الاجراءات المناسبة لوضع الحلول الجذرية لهذه المشكلة. وهناك اجماع على مساندة الجهود التي بذلتها دول المنطقة لمساعدة افريقيا. كما ان عقد دورة خاصة للجمعية العامة عن افريقيا امر غير مسبوق ويجب استغلاله.

١٣١- وقد أحاطت اللجنة علما بهذا الموضوع وأبدت تعاطفها وترحيبها بعقد هذه الدورة والأمل في نجاحها. وفي هذا الاطار تم الاشارة الى المعونات السخية التي قدمتها الدول المانحة من أعضاء الاسكوا الى الدول الافريقية المتضررة بالجفاف من خلال قنوات عديدة.

الفصل الثاني

تنظيم أعمال الدورة الرابعة

ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة

١٣٢- عقدت الدورة الرابعة للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مقر الاسكوا ببغداد، الجمهورية العراقية، في الفترة من ١٩ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ لمناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال المبين في الفقرة (هاء) من هذا البند ورفع توصياتها بهذا الشأن الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا. وقد شملت أعمالها عقد سبع جلسات.

باء - الحضور(١)

١٣٣- حضر الدورة مندوبون عن أعضاء الاسكوا التالية: الاردن، دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، العراق، عمان، منظمة التحرير الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الديمقراطية، الجمهورية العربية اليمنية.

١٣٤- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شاركت في أعمال الدورة الرابعة للجنة الفنية بصفة استشارية الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة او وكالاتها المتخصصة، من غير الاعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اسبانيا، جمهورية المانيا الاتحادية، جمهورية المانيا الديمقراطية، ايطاليا، تركيا، رومانيا، السودان، سويسرا، فرنسا، هنغاريا، هولندا، يوغوسلافيا.

١٣٥- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، برنامج الاغذية العالمي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية.

١٣٦- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: اتحاد الاقتصاديين العرب، الاتحاد العربي للصناعات الهندسية، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، الاتحاد العربي للناقلين البحريين، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية،

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة انظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/13/INF.1 /Rev.2.

اتحادالمهندسين العرب، جامعة الدول العربية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

١٣٧- كما شارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

١٣٨- وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية التالية: الاتحاد العالمي لنقابات العمال، الجماعة الاقتصادية الاوروبية، مجلس التعاضد الاقتصادى.

جيم - وثائق التفويض

١٣٩- بعد فحص وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء وسائر الدول والمنظمات المشاركة في الدورة الرابعة للجنة الفنية، تقرر قبول وثائق تفويض جميع هؤلاء الممثلين[(١)].

دال - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الاعمال)

١٤٠- تم انتخاب السيد اسماعيل الدليمي رئيس وفد العراق رئيسا للدورة بالإجماع؛ وانتخب بالاجماع أيضا كل من السيد حاج عبد الله بنطرش، عضو وفد الامارات العربية المتحدة نائبا للرئيس، والسيد سيد قاسم المصرى، عضو وفد مصر مقررا.

هاء - إقرار جدول الأعمال (البند ٣ من جدول الاعمال)

١٤١- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المعقودة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بنود جدول الأعمال المؤقت الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/13/1 /Rev.1 باعتبارها جدول أعمال الدورة الرابعة، على النحو التالي:

١- افتتاح الدورة
٢- انتخاب أعضاء المكتب
٣- إقرار جدول الأعمال
٤- تنظيم الأعمال
٥- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة، التي ليست أعضاء في الاسكوا، للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الرابعة للجنة الفنية.

---

(١) الجلسة الاولى المعقودة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦.

٦- متابعة قرارات الاسكوا

(أ) القرار ١٣١(د-١١): «نظام المعلومات في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا»؛
(ب) القرار ١٣٤(د-١٢): «برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧».

٧- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزارى للدورة الثالثة عشرة للاسكوا
٨- ما يستجد من أعمال
٩- اعتماد تقرير اللجنة.

واو - تنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الاعمال)

١٤٢- اعتمدت اللجنة في جلستها الاولى المعقودة في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ تنظيم الأعمال المقترح الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/13/2.

زاي - اعتماد تقرير الدورة الرابعة للجنة الفنية (البند ٩ من جدول الاعمال)

١٤٣- في الجلسة السابعة المعقودة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ اعتمدت اللجنة تقريرها الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا وفوضت المقرر استكمال التقرير حسب الأصول.

المرفق الأول

توصيات ومشروعات قرارات أوصت اللجنة بإحالتها الى الدورة الثالثة عشرة للاسكوا

ألف- توصيات واردة في صلب التقرير. (يرجى الرجوع الى الفقرات ٩٧، ١٠٥، ١٣١)

باء- مشروعات القرارات

مشروع قرار رقم (١)

الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية

توصي اللجنة الفنية في دورتها الرابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة بتبني مشروع القرار التالي:

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارها ١٣٨(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥ والمتعلق باشتراك منطقة الاكوا في عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تضع في اعتبارها أنشطة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في مجال تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة المستقلة المعنية بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية على النطاق العالمي، وكذلك باعلان أروشا الذى اعتمده المؤتمر الأول لتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية الذى عقده الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في أروشا بتنزانيا في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥،

وإذ تدرك أهمية دور المواصلات السلكية واللاسلكية وأهميتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة،

١- تدعو الدول الأعضاء الى أن تعطي قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ما يستحقه من أولوية عالية في خططها وبرامجها الانمائية القومية؛

٢- تدعو حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الى اتخاذ تدابير متضافرة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة المعنية بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية على النطاق العالمي؛

٣- تحث المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية ذات الصلة، ولا سيما الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، على دعم تنفيذ البرامج والمشاريع الاقليمية والقطرية الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية في منطقة الاسكوا وعلى المساهمة في هذا التنفيذ، خاصة في إطار الخطط وبرامج العمل المتعلقة بعقد النقل والمواصلات لغربي آسيا؛

٤- ترجو من الأمانة التنفيذية للجنة أن تعطي قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ما يستحقه من أولوية في برنامج عملها القادم وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة.

مشروع قرار رقم (٣)

الوضع المالي للجنة

توصي اللجنة الفنية في دورتها الرابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة بتبني مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد استعرضت الوثيقة E/ESCWA/13/9 المتعلقة بالوضع المالي لبرامج اللجنة: الميزانية البرنامجية العادية للجنة، والوثيقة E/ESCWA/13/9/Add.1 /Rev.1 المتضمنة لتفاصيل عن الموارد الداعمة لبرنامج اللجنة من خارج الميزانية، والوثيقة E/ESCWA/13/9/Add.3 حول تدابير ضغط النفقات،

وقد استمعت الى البيانات الاضافية التي قدمتها الأمانة التنفيذية حول الضائقة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة حاليا وكذلك الاجراءات المالية الواسعة التي اتخذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة للحد من الانفاق على أجهزتها المختلفة، والتي انعكست على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتخفيض مخصصاتها بنسب خطيرة، سواء كانت هذه المخصصات ادارية أو تمويلية لبرامج ونشاطات اللجنة، مما يهدد بتقليص المهام والنشاطات الموكلة الى اللجنة خلال العامية الماليين ١٩٨٦ و ١٩٨٧،

١- تعرب عن بالغ قلقها إزاء أية اجراءات مالية تهدف الى تخفيض أية نشاطات مقررة للجنة خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وكذلك عن قلقها إزاء أية اجراءات تستهدف الحد من قدرة اللجنة على استكمال عناصرها البشرية اللازمة للقيام بهذه النشاطات؛

٢- كما تعرب بشكل خاص، عن قلقها من تطبيق الاجراءات المالية التي تتخذها الأمانة العامة للأمم المتحدة، على جميع أجهزتها، بالتساوي دون مراعاة للوضع الخاص الذى تتميز به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لا سيما من حيث نقص الكوادر البشرية اللازمة أساسا للقيام بالبرامج والنشاطات المقررة، خصوصا وإن اللجنة قد تعرضت بالفعل عند إقرار ميزانيتها لالغاء ثلاثين برنامجا فرعيا بسبب قصور الموارد المادية والبشرية الكافية؛

٣- وتعرب أيضا، عن تقديرها الكامل للدور الايجابي والبنّاء الذى تضطلع به اللجنة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وهي تجدد ثقتها الكاملة بهذا الدور وبضرورة تطويره نحو المساهمة الأعمق في دفع البرامج والمخططات التنموية الاقليمية والقطرية؛

٤- وتؤكد حرصها الشديد على استمرارية اللجنة ومضيّها قدما في الاضطلاع بدورها البنّاء وترسيخه بكل الوسائل والسبل الممكنة.

مشروع قرار رقم (٣)

(د-١٣) برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

توصي اللجنة الفنية في دورتها الرابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة بتبني مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢ و١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير التغييرات في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما هو مقترح في التقرير الذي قدمه الأمين العام التنفيذي[(١)] تنفيذا لقرار الاسكوا ١٣٤(د-١٢) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥،

وإذ تشير أيضا الى الملاحظات والتعليقات التي أبدتها اللجنة الفنية بشأن التغييرات المقترحة في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،

١- تقر التغييرات المقترحة في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما وردت في تقرير الأمين العام التنفيذي[(٢)]، وتعتمد تقرير اللجنة الفنية، والتوصيات الواردة فيه بعد اجراء التعديلات في ضوء الملاحظات التي أبداها الممثلون؛

٢- تطلب الى الأمين العام التنفيذى أن يعمد، في حدود الموارد المتاحة، الى إعطاء أولوية للمسائل المتعلقة بآثار الظروف المتغيرة في سوق النفط على سياسات الطاقة وآفاق التنمية وعلى العمالة الوافدة وعلى النظم المالية والمصرفية الدولية في المنطقة، وذلك في نطاق الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها، في إطار برامج الطاقة والادارة العامة والمالية العامة، كما تنعكس في تقرير اللجنة الفنية والتوصيات الواردة فيه بعد اجراء التعديلات في ضوء الملاحظات التي أبداها الممثلون؛

٣- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذى أن يقدم تقريرا الى اللجنة الفنية في دورتها الخامسة عن تنفيذ هذه التوصيات، لا سيما ما يتعلق منها بالأولويات المحددة، مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات التي أبداها الممثلون حول برنامج العمل.

---

(١) E/ESCWA/C.1/13/5/Rev.1

(٢) المرجع نفسه

مشروع قرار رقم (٤)

(د-١٣) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

توصي اللجنة الفنية في دورتها الرابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة بتبني مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تضع في اعتبارها ما لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن بلدان الاسكوا، مع الاحترام الواجب لمبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الوطنية وأنشطتها الاقتصادية والعلمية، قد كررت الاعراب عن رغبتها في توفير المزيد من الطاقة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تدرك أن بلدان منطقة الاسكوا تسعى جاهدة، في حدود امكاناتها، الى التغلب على الصعوبات التي تواجهها فيما تبذله من جهود لحيازة التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية،

وإذ تستذكر أن المجتمع الدولي قد عهد الى مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بمهمة تحرى السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون الدولي في هذا المجال،

وإذ تستذكر كذلك قرار الجمعية العامة ١١٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وتعيد الى الاذهان أن هدف المؤتمر هو تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي سبيل ذلك، العمل على اقرار مبادىء مقبولة عالميا لهذا التعاون، بما يتفق والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وعلى مراعاة المبادىء الواردة في هذا القرار والالتزام بها،

وإذ تأخذ في الحسبان الوقائع والنتائج التي توصل اليها اجتماع فريق الخبراء التحضيري الاقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (المعقود في بغداد في الفترة من ١٣ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ تحت رعاية الاسكوا)،

وإذ تحيط علما بتقرير اجتماع فريق الخبراء التحضيرى الاقليمي للمؤتمر وتشاركه القلق إزاء التهديدات المستمرة من جانب اسرائيل ضد أية محاولة من بلدان المنطقة لتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما ثبت من الاعتداء الاسرائيلي على مفاعل تموز للبحوث في بغداد عام ١٩٨١،

وإذ تستعرض، مع التقدير، الطروحات الأخرى التي تقدم بها الأمين العام التنفيذى لدعم التعاون الاقليمي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية(*)،

١- تدعو بلدان المنطقة الى أن توفد ممثلين على أعلى المستويات لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

٢- تحث مؤسسات التمويل الاقليمية والوطنية والمنظمات الدولية والاقليمية على توفير الدعم المالي والفني لبلدان المنطقة التي تسعى الى تطوير أوجه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة تلك المتصلة باستخدام الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذى العمل على التعاون مع المنظمات والمراكز العربية والاقليمية والدولية من أجل تنسيق استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتحقيق التكامل والتعاون والتنفيذ المشترك في مجال هذه الاستخدامات في منطقة الاسكوا؛

٤- تدعو الأمين العام التنفيذى الى العمل على صياغة مقترحات تفصيلية لتحقيق التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك في حدود الموارد المتاحة، وضمن اطار التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية؛

٥- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذى السعي للحصول على موارد إضافية من خارج الميزانية العادية للأمانة التنفيذية للاسكوا من أجل حسن تنفيذ أي برنامج عمل اقليمي ينتج عن المؤتمر، وكذلك من أجل قيام الأمانة التنفيذية بما قد يعهد اليها، عقب المؤتمر، من مهام أخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

٦- تطلب الى الأمين العام التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة الرابعة عشرة حول الخطوات التي تم اتخاذها في سبيل تنفيذ هذا القرار.

(*) انظر: «مذكرة من الأمين العام التنفيذى» (E/ESCWA/13/6) الصفحتين ٢٢ و٢٣.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/C.1/13/1/Rev.2	٣	جدول الأعمال
E/ESCWA/C.1/13/1/Add.1	٣	جدول الأعمال المؤقت المشروح.
E/ESCWA/C.1/13/2	٤	تنظيم الأعمال المقترح
E/ESCWA/C.1/13/3/Rev.2	٥	دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة أو الوكالات المتخصصة التي ليست اعضاء في الاسكوا للاشتراك بصفة استشارية في أعمال الدورة الرابعة للجنة الفنية
E/ESCWA/C.1/13/4/Rev.1	٦(أ)	متابعة قرارات الاسكوا القرار رقم ١٣١(د-١١): نظام المعلومات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/C.1/13/5/Rev.1	٦(ب)	متابعة قرارات الاسكوا القرار رقم ١٣٤(د-١٢): برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧
E/ESCWA/C.1/13/6		متابعة لتقرير «الحلقة المفقودة» تقرير مقدم من ممثل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية والاسلكية
E/ESCWA/C.1/13/7		تقرير اللجنة الفنية
E/ESCWA/C.1/13/INF.1/Rev.2		قائمة بأسماء بالمشتركين
E/ESCWA/C.1/13/INF.2		قائمة مؤقتة بالوثائق.